إلى أين يتجه النمو الاقتصادي؟

التفاؤل العالمي في بداية القرن تحول إلى خوف من كساد طويل الأجل

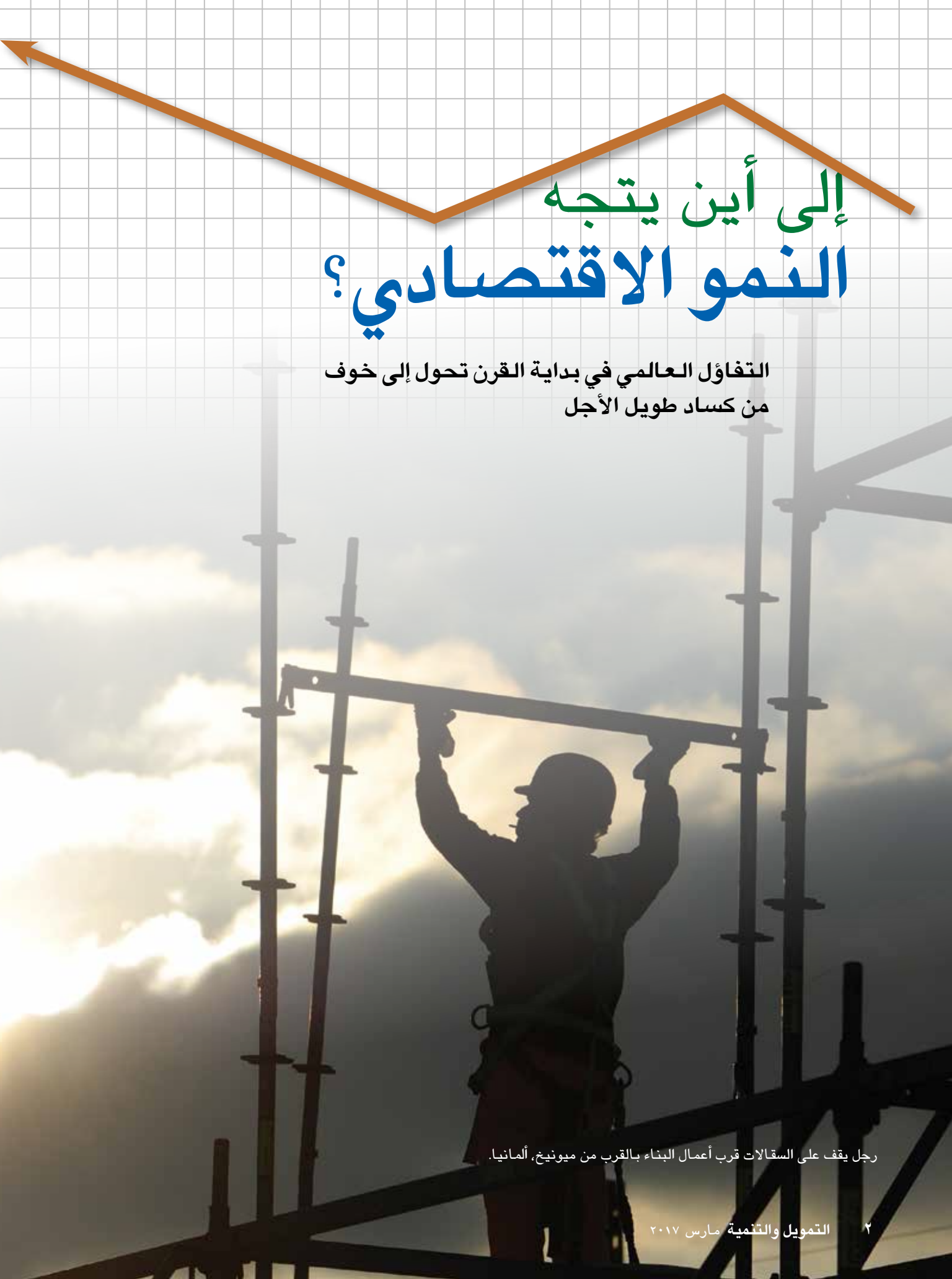

رجل يقف على السقالات قرب أعمال البناء بالقرب من ميونيخ، ألمانيا.

نيكولاس كرافتس

يبدو الأمر وكأن صعود مفهوم الاقتصاد الجديد وتوقعات النمو القوية أحداث وقعت بالأمس فقط. لكن اليوم تشيع حالة من الخوف من حدوث حالة من الركود المزمن في المستقبل يصبح فيها النمو شديد التباطؤ هو القاعدة الجديدة وليس الاستثناء، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ورغم أنه من الواضح أن التفاؤل الذي صاحب بداية القرن لم يكن له ما يبرره، فمن الممكن أيضا أن تكون حالة التشاؤم الحالية مبالغا فيها.

وتعكس توقعات النمو الحالية عموما للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الأجل المتوسط تراجعا ملحوظا عن معدلات النمو في العقود التي سبقت الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ (راجع الجدول). فمقارنة بالفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧، يتوقع مستقبلا أن ينخفض نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بعد التضخم) بمقدار النصف أو أكثر. وفي كل من الحالتين، يتوقع حدوث تراجع كبير في نمو إنتاجية العمالة (الناتج في كل ساعة عمل). ويكون التراجع أكبر كثيرا لا سيما في أوروبا مقارنة بالعصر الذهبي خلال الفترة من خمسينات إلى ستينات القرن الماضي.

وتنشأ عن تراجع النمو في أوروبا والولايات المتحدة انعكاسات مختلطة بالنسبة لآفاق النمو في الاقتصادات النامية. وبالنسبة للانعكاسات السلبية، يؤدي ذلك بالطبع إلى انخفاض الطلب على صادرات هذه البلدان، لذلك قد ينبغي إعادة النظر في نماذج التنمية التي تعتمد على النمو المدفوع بالتصدير. وقد يؤدي التراجع أيضا إلى الحد من توافر التكنولوجيا الحديثة في مختلف بلدان العالم. ومن الناحية الأخرى، قد ينتج عن هذا التراجع فترة طويلة تنخفض خلالها أسعار الفائدة الحقيقية وتغير اتجاه التدفقات الرأسمالية من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة التي تتوافر فيها مجموعة أكبر من الفرص الاستثمارية الواعدة. وقد يعني ذلك استمرار النمو التعويضي السريع في هذه الاقتصادات وزيادة أسرع في نصيبها في إجمالي الناتج المحلي العالمي.

آفاق معتمة

توقعات النمو في الأجل القريب لكل من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنتاجية (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل ساعة عمل) غير مبشرة سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا.
(معدل النمو السنوي، ٪)

	الولايات المتحدة		بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	
	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل
١٩٧٣-١٩٥٠	٢,٥	٢,٦	٤,٠	٤,٩
١٩٩٥-١٩٧٣	١,٧	١,٣	١,٩	٢,٥
٢٠٠٧-١٩٩٥	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٥
٢٠٢٣-٢٠١٤			١,٠	٠,٨
٢٠٢٦-٢٠١٦	١,٠	١,٤		

المصادر: تقرير منظمة the Conference Board لعام ٢٠١٦؛ ودراسة Havik and others 2014؛ وتقرير مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي لعام ٢٠١٦.
ملحوظة: بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر هي البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠٠٤: النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. الأرقام التي تظهر في الفترات اللاحقة لعام ٢٠١٦ عبارة عن توقعات.

توقعات غير دقيقة

من المعروف بالطبع عن خبراء الاقتصاد وضع توقعات غير دقيقة بشأن النمو المستقبلي أو التباطؤ في تقييم حجم التحسن الممكن في أداء الإنتاجية. ومن أهم الأمثلة على ذلك هو ألفين هانسن مؤسسة فكرة الكساد المزمن. ففي خطابه عام ١٩٣٨ الذي ألقاه في الجمعية الاقتصادية الأمريكية أثناء توليه رئاستها، قال إن التقدم التكنولوجي كان أضعف من أن يحقق معدل النمو الاقتصادي الذي من شأنه تشجيع الاستثمار ومنع استمرار ارتفاع معدل البطالة في المستقبل. ولكن في الواقع، لم يمض وقت طويل قبل بداية فترة ازدهار النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الانتعاشة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب. حتى في الوقت الذي كان يعرب هانسن فيه عن قلقه، كان الاقتصاد يشهد بالفعل نموا سريعا للغاية في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج — أي الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا ينتج عن زيادة مدخلي رأس المال والعمل والذي يعكس عوامل اجتماعية أساسية مثل التكنولوجيا والكفاءة. وبعد مرور نصف قرن تقريبا، وتحديدا في عام ١٩٨٧ عشية ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية، أعرب روبرت سولو (راجع مقال «عبقرية المتبقي» في عدد مارس ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)، أحد أهم علماء الاقتصاد الأمريكيين عن أسفه قائلا «يمكننا أن نرى تأثير عصر الكمبيوتر في كل مكان عدا في إحصاءات الإنتاجية».

وتستند حالة التشاؤم السائدة اليوم، بما في ذلك إحياء نظرية هانسن بشأن الكساد المزمن (راجع مقال «المستقبل البطيء» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)، إلى أداء النمو في الماضي القريب. ففي حالة الولايات المتحدة وأوروبا، تشير التحليلات الاقتصادية التجريبية إلى تراجع ملحوظ في اتجاهات نمو الإنتاجية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية. ويعتبر نمو الإنتاجية عنصرا أساسيا لزيادة نصيب الفرد في الناتج الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة بوجه عام. ورغم أنه يوجد من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بعض مكاسب التكنولوجيا الرقمية لم تحتسب بدقة في حساب إجمالي الناتج المحلي وحسابات الدخل القومي الأخرى، يوجد اتفاق واضح بين الخبراء على أن تباطؤ النمو في الولايات المتحدة ليس مجرد خدعة إحصائية ولكنه ظاهرة حقيقية — أي أنه أكثر من مجرد عرض مؤقت للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. ويعود ذلك في الأساس إلى أن فجوة الناتج — أي الفجوة بين إجمالي الناتج المحلي في الوقت الحالي والتنبؤات بشأن إجمالي الناتج المحلي المفترض استنادا إلى تقديرات النمو الاتجاهي السابقة — أكبر ٢٠ مرة على الأقل من معظم تقديرات مكاسب رفاهية المستهلك التي لا تسجلها حسابات الدخل القومي التقليدية. لذلك لا تزال توجد بارقة أمل. ويشير مثال سنوات الكساد العظيم — الفترة ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٤١، عندما بلغ نمو إنتاجية العمالة ٢,٥٪ سنويا مدعوما بنمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بنسبة ١,٩٪ سنويا — إلى أن الأزمات المصرفية الحادة لا تحول بالضرورة دون تحقق زيادة سريعة في الإنتاجية عندما تكون منظومة الابتكارات القومية قوية.

وتبدو توقعات نمو الدخل في الولايات المتحدة أسوأ من توقعات إنتاجية العمالة. فبينما يتجاوز عادة نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمو إنتاجية العمالة على مدى الأربعين عاما التي سبقت الأزمة المالية الأخيرة، يرجح أن ينعكس الوضع في المستقبل. وتستند هذه التوقعات إلى زيادة أعداد المسنين (وهي ظاهرة تنذر عادة بتراجع الإنتاجية)، وتراجع احتمالات زيادة معدلات التوظيف، والتباطؤ الحاد في معدل تحسن جودة العمالة نتيجة ارتفاع مستويات التحصيل الدراسي.

والابتكار هو أساس النمو السريع في إنتاجية العمالة. فخلال الفترة من عشرينات إلى ستينات القرن الماضي، كان للاختراعات المعروفة مثل الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي تأثير كبير، ولكن تمثلت السمة الأساسية للاقتصاد الأمريكي في شيوع نمو الإنتاجية المعتمد على التطور التكنولوجي، بما في ذلك التطورات الكبيرة التي طرأت على العمل المكتبي وقطاع التجزئة وميكنة المصانع. وفي الماضي القريب، ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية مساهمة ملحوظة في نمو الإنتاجية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا — ولكن تأثيرها لم يعادل التأثير المجمع للتطورات السابقة. ومن أهم ما تشير له التحليلات التجريبية لأداء النمو الأمريكي هو أن تأثير التقدم التكنولوجي على نمو الإنتاجية لم يتوقف ولكنه تراجع كثيرا الآن عما كان عليه في منتصف القرن العشرين عندما بلغ التقدم التكنولوجي ذروته. فعلى سبيل المثال، أصدر مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي توقعات بشأن نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج خلال السنوات العشر القادمة أقل بالنصف تقريبا عن المعدل المحقق في ثلاثينات القرن الماضي.

النمو الأمريكي قد يتجاوز التوقعات

غير أن التحليلات التجريبية من هذا النوع هي تحليلات استرجاعية بطبيعتها. لذلك فإن تطبيق منهج استشرافي قد يتيح نظرة أكثر تفاؤلا عن آفاق النمو الأمريكي مستقبلا. وتوجد ثلاثة أسباب على الأقل تدعو إلى التفكير على هذا النحو. أولا، من الممكن أن يشهد العالم مجددا طفرة في نمو إنتاجية عوامل الإنتاج في ظل التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي وقدرة الروبوتات على أن تحل محل البشر في أداء العديد من المهام — بما في ذلك الوظائف منخفضة الأجر في قطاع الخدمات التي كانت تبدو في الماضي خارج نطاق تغطية التقدم التكنولوجي. فإذا أمكن ميكنة حوالي ٤٠٪ من العمل خلال ٢٠ إلى ٢٥ عاما حسب بعض التقديرات (راجع دراسة Frey and Osborne 2013)، قد يسهم ذلك في تجاوز نمو إنتاجية العمالة بنحو ٢٪ سنويا مجددا. وثانيا، قد يساعد صعود الصين في تكثيف أعمال البحث والتطوير. وقد تحولت بريطانيا من دورها كأحد أهم مصدري التكنولوجيا الجديدة خلال القرن التاسع عشر إلى الاعتماد على تحويل التكنولوجيا من بقية بلدان العالم في القرن العشرين، لا سيما الولايات المتحدة. ولا يبدو

من المستحيل خلال العقود القليلة القادمة أن يحدث تحول مماثل في الأدوار بين الصين والولايات المتحدة. وثالثا، تمهد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية الطريق لاكتشاف تكنولوجيا جديدة مفيدة — من خلال خفض تكلفة الوصول إلى المعرفة وتوسيع نطاق تحليل البيانات الذي يعتبر أساس التطور العلمي. وقد تم إحراز تقدم تكنولوجي كبير بالفعل في قطاع البحوث والتطوير.

وفي المقابل، تركز أوروبا الغربية على تحقيق نمو تعويضي، وليس على معدل التقدم التكنولوجي. وخلال الفترة من منتصف القرن العشرين وحتى الأزمة العالمية الأخيرة، تضمنت هذه التجربة ثلاث مراحل مختلفة. وشهدت المرحلة الأولى التي انتهت في أوائل سبعينات القرن الماضي نموا تعويضيا سريعا، وتمكنت أوروبا سريعا من تضييق فجوة الدخل والإنتاجية بينها وبين الولايات المتحدة. وخلال المرحلة الثانية التي امتدت من أوائل سبعينات القرن الماضي وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي، تراجع النمو تراجعا ملحوظا في البلدان الأوروبية التي شهدت توقفا تاما في نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وكان ذلك نتيجة تراجع عدد ساعات العمل والوظائف رغم النمو القوي في إنتاجية العمالة والانخفاض الأكبر على الإطلاق في الفجوة مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل. ولكن في المرحلة الثالثة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى وقوع الأزمة، لم يعادل نمو الإنتاجية في أوروبا مثيله في الولايات المتحدة، وتخلفت أوروبا بصورة مطردة عن الولايات المتحدة بدلا من اللحاق بها. وفي نهاية المطاف في عام ٢٠٠٧، كان مستوى الدخل في البلدان الأعضاء الأوائل في الاتحاد الأوروبي التي يبلغ عددها ١٥ بلدا (بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر — النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) أقل قليلا مقارنة بالولايات المتحدة منه في عام ١٩٧٣.

القدرة المجتمعية عنصر أساسي

تعتمد آفاق النمو متوسطة الأجل في أوروبا على مدى سرعة نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة ومدى إمكانية ارتفاع النمو التعويضي مجددا بعد توقفه طويلا. ويرى المؤرخون الاقتصاديون أن القدرة المجتمعية محدد أساسي من محددات نجاح أو فشل النمو التعويضي. ويقصد بالقدرة المجتمعية هياكل الحوافز، مثل التنظيم والضريبة، التي تؤثر على قرارات الاستثمار والابتكار التي تمكن الشركات من الاستخدام الفعال للتكنولوجيا التي تبتكرها البلدان الرائدة في هذا المجال (مثل الولايات المتحدة)، ومعالجة أوجه عدم الكفاءة. واستمرار القدرة المجتمعية مع تقدم عجلة التنمية عموما يستلزم إصلاح المؤسسات والسياسات، مثل قواعد أسواق رأس المال وفرض حواجز على دخول أطراف جديدة في الأسواق، وهي إصلاحات قد يصعب تنفيذها من الناحية السياسية. كذلك تختلف القدرات المجتمعية اللازمة باختلاف الحقبة التكنولوجية — فالمؤسسات والسياسات التي أثبتت فعاليتها في تنظيم نقل تكنولوجيا خطوط التجميع في قطاع الصناعة التحويلية قد تكون قاصرة فيما يتصل بنشر التقدم المعلوماتي والتكنولوجي المحرز في قطاع الخدمات السوقية.

Aerial view of city overpass at dusk, Los Angeles, California, United States.

الابتكار هو أساس النمو السريع في إنتاجية العمالة.

وقد استند النمو السريع خلال العصر الذهبي الأوروبي في خمسينات وستينات القرن الماضي إلى أنشطة إعادة الهيكلة في مرحلة ما بعد الحرب، وتحول العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع التصنيع، والاندماج الاقتصادي بين البلدان الأوروبية، والرأسمالية المتأنية، أي إيلاء الأهمية الأكبر إلى المكاسب الحقيقية في الأجل الطويل وليس إلى أسعار الأسهم غدا. وهذه العناصر جميعها إما اختفت أو تراجع تأثيرها كثيرا في نهاية القرن العشرين. وقد ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب اتفاقيات سياسية وهياكل مؤسسية ساندت إعادة هيكلة الاقتصاد الأوروبي، ونشأت عنها زيادة كبيرة في التحويلات الاجتماعية — التي نتج عنها في نهاية المطاف ارتفاع حاد في الضرائب المباشرة أدى إلى تشوه السلوك الاقتصادي — وإرث ضخم من القواعد التنظيمية في معظم البلدان الأوروبية.

وفي الأعوام التي سبقت أزمة عام ٢٠٠٨، عندما توقفت أوروبا عن اللحاق بالولايات المتحدة وبدأت في التخلف عنها، ظهر تحليل أمريكي لأسباب هذا التحول ولقي وقتها قبولا واسعا. ووفقا لهذا التحليل، فإن أوروبا كانت تعاني ببساطة من منافسة محدودة للغاية وضرائب ضخمة وقواعد تنظيمية مرهقة — وجميعها عوامل أدت إلى تقويض القدرة المجتمعية. ولم يكن ذلك تحولا جديدا — فقد ظلت بلدان أوروبية عديدة على هذا الوضع لفترة من الزمن، ولكن ذلك لم يمنعها (ولكن ربما أعاقها قليلا) عن اللحاق بالولايات المتحدة. ولكن مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية الجديدة التي صاحبتها تطورات ضخمة — واعتمدت مكاسب الإنتاجية المستمدة منها على قدرة الشركات على إعادة تنظيم نفسها — كانت قوانين حماية الموظفين وتنظيم أسواق المنتجات عائقا كبيرا. ولم يكن ذلك بسبب أن القواعد التنظيمية الأوروبية أصبحت أكثر تشددا، بل لأن القواعد التنظيمية المطبقة أعلى تكلفة. وفي الاقتصادات المعتمدة على القطاعات الخدمية، كانت قوى التدمير الخلاق أكثر وطأة، حيث حلت الشركات والتكنولوجيا الجديدة الأكثر كفاءة محل مثيلاتها القديمة الأقل كفاءة. وكانت هذه القوى أضعف في أوروبا منها في الولايات المتحدة. ونشأ جزء كبير من فجوة الإنتاجية المتبقية، لا سيما في أوروبا الجنوبية، نتيجة عدم كفاءة توزيع الموارد — لا سيما بسبب الإرث الضخم من الشركات منخفضة الإنتاجية.

تنبؤات متفاوتة

ثمة تنبؤات متفاوتة بشأن النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر. فمن الناحية الإيجابية، نجد أن الإنتاجية لا تزال تواصل ارتفاعها في الولايات المتحدة رغم تباطؤها إلى حد ما، وأن النمو التعويضي لا يزال ممكنا. فعندما أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنبؤات النمو الممكن في الأجل الطويل لعام ٢٠١٤ (باستخدام منهج استباقي اعتمد على نموذج نمو تعويضي وليس على الاستنباط من الاتجاهات الأخيرة)، توقعت أن يبلغ النمو الممكن في إنتاجية العمالة ونصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ١,٦٪ و١,٥٪ سنويا على الترتيب بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٣٠. وهذه الأرقام تتجاوز كثيرا بالطبع الأرقام التي استنبطتها المفوضية الأوروبية من الاتجاهات الأخيرة.

وعلى الجانب السلبي، نجد أن تحقيق النتائج التي توقعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتطلب إجراء إصلاحات (هيكلية) ضخمة على جانب العرض. وليس من الصعب إعداد قائمة بالإصلاحات التي يتوقع أن تؤدي إلى النتيجة المنتظرة. فقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية بإعداد هذه القائمة. إذ يسهم تعزيز المنافسة وإصلاح النظام الضريبي وتخفيف القيود التنظيمية بدور كبير في هذا الصدد — إلى جانب الالتزام الكامل من جانب الاتحاد الأوروبي بما أعلنه من نية إنشاء سوق خدمات أوروبية موحدة من خلال إلغاء التكاليف التجارية المصاحبة لمختلف القواعد التنظيمية وإزالة الحواجز الأخرى المفروضة على دخول موردي الاتحاد الأوروبي إلى هذه السوق. ولكن ما يدعو إلى القلق أن السياسات الصعبة بالفعل التي تستند إليها هذه الإصلاحات قد ازدادت تعقيدا بسبب صعود النزعة الشعبوية وتراجع دعم الاقتصاد السوقي في جميع أنحاء أوروبا. ومن أهم الأمثلة على ذلك تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وإيجازا لما سبق، فإن تباطؤ الإنتاجية في الولايات المتحدة هو حقيقة واقعة تسبق الأزمة، ولكنه ليس ظاهرة دائمة بالضرورة. ويمثل التقدم التكنولوجي عنصرا أساسيا لنمو الإنتاجية في المستقبل، ولكن لا يمكن التنبؤ به كما هو الحال دائما. وإذا تمكنت أوروبا من إجراء إصلاحات ضخمة في جانب العرض، فإنها قد تستطيع بذلك النمو بمعدلات أسرع من الولايات المتحدة، ولكن ذلك أمر مستبعد في ظل الظروف الحالية. فكما حدث في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية، يمكن أن تجد أوروبا صعوبات في الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا الحديثة مستقبلا مما يجعلها تتخلف أكثر وأكثر عن ركب الولايات المتحدة.

نيكولاس كرافتس هو أستاذ اقتصاد وتاريخ اقتصادي بجامعة واروبك.

المراجع:

Conference Board. 2016. The Conference Board Total Economy Database, May.

Frey, Carl Benedikt, and Michael A. Osborne. 2013. "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation?" Unpublished, Oxford Martin School, Oxford,United Kingdom.

Havik, Karel, Kieran McMorrow, Fabrice Orlandi, Christophe Planas, Rafal Raciborski, Werner Röger, Alessandro Rossi, Anna Thum-Thysen, and Valerie Vandermeulen. 2014. "The Production Function Methodology for Calculating Potential Growth Rates and Output Gaps." European Economy Economic Papers 535, European Commission, Brussels.

US Congressional Budget Office. 2016. "An Update to the Budget and Economic Outlook, 2016 to 2026." Washington, DC, August. www.cbo.gov/publication/51908.